الرأسمال الاجتماعي و دوره في التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي- دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي

Social Capital and its Role in Development from the Perspective of Islamic Economy Case Study of OIC Countries

عبد الحفيظ بن ساسي[1،*]

[1]مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/10/26 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/10/30 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/01

ملخص : تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع دور الرأسمال الاجتماعي في التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، من خلال أهميته في تعزيز الثقة والاستقرار بالبيئة الاقتصادية، وذلك من خلال الإجابة عن إشكالية البحث ممثلة في :ما هو دور الرأسمال الاجتماعي في تفعيل حركة التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج التحليلي الوصفي مع دراسة حالة، وتمثلت أهم النتائج في ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية الهائلة التي تتمتع بها دول العالم الإسلامي من خلال تحقيق جودة في التعليم والتدريب المهني وإنشاء وتجديد المؤسسات المجتمعية التي تعزز روح الاستقرار والشفافية و الثقة و التعاون بين أفراد المجتمع، و بين الأفراد والمؤسسات الحكومية و المجتمعية.

الكلمات المفتاح: رأس مال اجتماعي، دول العالم الإسلامي، رأس مال بشري، تنمية اقتصادية، اقتصاد إسلامي.

تصنيف JEL: O15, O50, P40.

Abstract: The study aims to shed light on the role of social capital in development from the perspective of the Islamic economy, through its importance in promoting confidence and stability in the economic environment, by answering the problem of research represented in: What is the role of social capital in activating the development movement from the perspective of Islamic economy To achieve the objectives of the study, we used the descriptive analytical approach with a case study. The most important results were the need to invest in the vast human resources enjoyed by the Islamic world through achieving quality in education and vocational training, and the establishment and renewal of community institutions. J promote the spirit of stability, transparency and trust and cooperation between the members of society, and between individuals and government and community institutions.

Keywords: Social Capital, Islamic World, Human Capital, Economic Development, Islamic Economy.

JEL Classification Codes: O15, O50, P40.

bensaci.abdelhafid@univ-ourgla.dz * Corresponding author, e-mail:

I- تمهيد :

لاشك أن حركية عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى تخطيط مسبق يحدد الأهداف بدقة، و يرتب الأولويات، و يحدد الوسائل ومن أبرز تلك الوسائل التي تستند إليها أي حركة تنموية اقتصادية هي الموارد المجتمعية المتاحة، والتي من خلالها يمكن للعمل التنموي أن ينطلق في سعيه لتحقيق الأهداف المعلنة والمرسومة، و الاقتصاديات المعاصرة تجاوزت في برامجها وخططها التنموية الرؤى التقليدية في التركيز على الموارد المجتمعية المادية وإهمال الموارد المجتمعية المعنوية ذات الصبغة غير المادية، ويأتي الاهتمام بالرأسمال الاجتماعي على رأس الأولويات التنموية.

I.1- إشكالية الدراسة :

إن الاقتصاد الإسلامي يولي العملية التنموية اهتماما بالغا من خلال نظرته الشاملة لمسألة إعمار الأرض و الاستخلاف فيها، و من خلال تفعيله لكل الوسائل المادية و المعنوية من أجل تحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المسلمة، و على رأس تلك الوسائل تكوين رأس المال الاجتماعي و تفعيل دوره التنموي بدول العالم الإسلامي، و من هنا تبرز إشكالية الدراسة ممثلة في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هو دور الرأسمال الاجتماعي في تفعيل حركة التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

I.2- فرضيات الدراسة :

تستند هذه الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في :

الاقتصاد الإسلامي يعطي دورا مهما لرأس المال الاجتماعي في العملية التنموية بدول العالم الإسلامي.

I.3- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- ✓ التعرف على مفهوم الاقتصاد الإسلامي للتنمية ؛
- ✓ معرفة مضمونرأس المال الاجتماعي في العملية التنموية بدول العالم الإسلامي؛
- ✓ الوقوف على أهم التحديات التي تعيق تكوين رأس المال الاجتماعي بدول العالم الإسلامي.

I.4- الدراسات السابقة :

حاولنا الوقوف على أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث ، و نذكر منها ما يأتي:

- ✓ **دراسة (منظمة التعاون الإسلامي 2016)**[1] بعنوان " التوقعات الاقتصادية2016" حيث هدفت الدراسة إلى بيان أهم المؤشرات الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي وعددها 57 دولة إسلامية، و خلصت الدراسة إلى بيان أهم الموارد و الإمكانات الاقتصادية المتاحة لدول المنظمة و التي يمكن الاستثمار فيها من أجل تفعيل الحركة التنموية، و كذا الوقوف على الاختلالات و القصور في الموارد المتاحة مادية كانت أم معنوية.
- ✓ **دراسة (صالح صالحي 2006)**[2] بعنوان "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي" وقد هدفت الدراسة إلى بيان أهم المجالات التنموية التي يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى مراعاتها في منهجه التنموي، و من أهم النتائج المتوصل إليها و ذات العلاقة بموضوعنا هي وجوب التزام المنهج الإسلامي للاستثمار بالأولويات الإسلامية، و التي منها أولوية الاستثمار في العنصر البشري بما يحافظ على تحقيق مقاصد الشريعة الخمس (الدين-النفس-العقل-النسل-المال).

I.5- الإطار النظري للدراسة:

أولا-مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

يمكن بيان مفهوم الاقتصاد الإسلامي من خلال التعاريف الآتيّة:

-عرف رفيق يونس المصري الاقتصاد الإسلامي بقوله:"إنه يعنى بإنتاج الثروات (مع ما تضمنه هذا الإنتاج من تخصيص الموارد) واستهلاكها وتبادلها وتوزيعها، بالاستناد إلى مقاصد الإسلام وتعاليمه"[3].

-يعرفه محمد عمر شابرا بعد أن تناول مجموعة من التعاريف بأنه "ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة"[4].

وقد تميز هذا التعريف بشموله للهدف من علم الاقتصاد الإسلامي ألا وهو تحقيق الرفاهية، كما تناول موضوع علم الاقتصاد ممثلا في الموارد النادرة وترشيد تخصيصها بما لا يسمح بالحد من حرية الأفراد ولا إطلاقها.

-ثم يبين أحمد يسري أن القاسم المشترك بين تلك التعاريف المتعددة لعلم الاقتصاد الإسلامي يكمن في أنها تتفق وبشكل عام على أن علم الاقتصاد الإسلامي هو:"العلم الذي يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية و كيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية "[5].

-ومن أميز التعاريف التي يجب الوقوف عندها تعريف صالح صالحي، حيث يرى أن علم الاقتصاد الإسلامي هو " ذلك العلم الذي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداث الحياة الاقتصادية، وتفاعلاتها في الاقتصاديات الإسلامية من أجل معرفة و اكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي الفردي و الجماعي، بغية ترشيد عملية التخصيص والاستخدام للموارد المتاحة في هذا الكون لتلبية الحاجات الحقيقة المتاحة لجميع أفراد المجتمع الإسلامي"[6].

ثانيا-مفهوم التنمية:

1-المفهوم العام للتنمية:

تتعدد و تتنوع تعاريف التنمية ويمكننا أن نأخذ التعريف الشهير للأمم المتحدة بأنّ"التنمية عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي و السلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي و الثقافي في المجتمعات القومية و المحلية، و العمل على خروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية و تسهم في التقدم العام للبلاد"[7]. و يفرّق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية فالتنمية ترتبط دائماً بتغييرات جذرية في هيكل المؤسسة نفسها وليس فقط على النتيجة كما هو الحال في النمو.

2-مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

يجمع كتاب الاقتصاد الإسلامي على أن مضمون التنمية الاقتصادية مندرج ضمن قوله تعالى:"هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها"[هود:61]،فوظيفة التنمية ما هي إلا عمارة الإنسان للأرض و قيامه بوظيفة خلافة الله للأرض، و من تلك التعاريف نجد **أن** عبد الكريم بكار يعرفها بأنها:"مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب، لفتح جوانب الشخصية الإنسانية، مما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض"[8].

فالتنمية في الاقتصاد الإسلامي تتجاوز القصور على الجوانب المادية ممثلة في تحقيق الرفاه المادي الصرف، بعيدا عن المعايير والقيم والمقاصد الشرعية، و منه فإن التنمية تشمل عمليات البناء النفسي والفكري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وفق المنهج الإسلامي الذي يسعى لسعادة الدنيا والآخرة.

3-مفهوم الرأسمال الاجتماعي:

يتمثل رأس المال الاجتماعي في مخزون العلاقات الاجتماعية القائمة على قواعد وشبكات التعاون والثقة وقيم التواصل الاجتماعي، والتي تمكن الجماعات والمجتمعات والدول من الانسجام والتواصل والتعاون، كما تمكن من حل المشاكل والنزاعات بسهولة وسلاسة مما يعزز مبادئ الثقة والاستقرار في العلاقات الاجتماعية. كما يعمل رأس المال الاجتماعي على المساعدة في الحد من الفقر وتعزيز مسارات التنمية المستدامة[9].

الأمر الذي يفرض تحديا على دول العالم الإسلامي في تحقيق مبدأ الثقة بين الحاكم والمحكوم، وقضايا شرعية السلطة ومدى شفافيةالحكم و اختيار الحاكم وجودة التسيير و الأداء التنظيمي و المحاسبة، و محاربة الفساد، و مدى تحقيق العدالة الاجتماعية بالمساواة في توفير الفرص المتكافئة، وتحقيق العدل في توزيع الدخل والثروة، و غيرها من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والثقافية[10].

ونستنتج مما سبق ما يأتي:

-يتكون الرأسمال الاجتماعي من علاقات اجتماعية؛

-العلاقات الاجتماعية المستقرة قابلة للتداول؛

-تؤثر هذه العلاقات الاجتماعية في إنتاجية الفرد والمجتمع، وبالتالي لها دور مهم في عملية الإقلاع التنموي.

II - الدراسة التطبيقية :

ولبيان دور رأس المال الاجتماعي في العملية التنموية من منظور الاقتصاد الإسلامي يتوجب علينا بيان أهم الوسائل التنموية النوعية المرتبطة بالرأسمال الاجتماعي و حجمها في الدول الإسلامية، حيث نجد أن مفهوم رأس المال الاجتماعي من الناحية النظري و التطبيقية وثيق الصلة بنوعين من رأس المال، و هما ممثلان في رأس المال البشري، و رأس المال المعرفي.

II-1-رأس المال البشري:

يعتمد احتساب رأس المال البشري في أدبيات النمو الاقتصادي على مؤشرين رئيسيين هما العدد الإجمالي للقوى العاملة، ومتوسط التعليم فالدول التي تمتلك نسبة أكبر من القوى العاملة يكون لها مخزون أعلى من رأس المال البشري، ويكون للدول التي تتمتع بمستوى من التعليم العالي مخزون أعلى من رأس المال البشري[11].

ولقد أظهرت الدراسات أن جودة التعليم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست جيدة بما فيه الكفاية، الأمر الذي يجعل اقتصاديات هذه الدول لا تتوفر على قوة في تراكم رأس المال من خلال التعليم والتدريب و تطوير المهارات. وعليه لم يبقى للدول الإسلامية غير عامل عدد السكان كمصدر لقوة محتملة ضمن رأس المال البشري، ويقارن الشكل رقم (01)التركيبة السكانية لدول المنظمة مع بقية العالم، حيث يتوقع أن تكون لدول المنظمة الحصة الأكبر من الشباب والأطفال مقارنة مع بقية العالم، ففي الفئة العمرية أقل من 15 سنة يتوقع أن تصل إلى (36.9%) في 2025 مقارنة مع (30.7%) سنة 2015 ، وفي فئة الشباب 15-29 تتحصل دول المنظمة على نسبة(34.1%) في سنة 2050 مقابل(25.8%)عام 2015. لذا يجب استغلال هذا التفوق الكمي و تحويله إلى تفوق كمي و نوعي[12].

إن التركيبة الحالية والمستقبلية لدول العالم الإسلامي توفر فرصا سانحة لتحقيق نمو اقتصادي سريع وفعال، و ذلك متى تمكنت اقتصادياتها من الاستفادة من هذه القوة الديناميكية بالتعليم الجيد والتدريب المهني الجيد وتطوير للمهارات.

يمثل رأس المال البشري ثلثي الثروة العالمية، فالثروة تتمثل في كل أشكال قاعدة الأصول التي تمكن البلدان المختلفة من توليد الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) و تحقيق النمو، ولذلك فإن الاستثمار في البشر يؤدي إلى خلق ثروة أكبر و نمو اقتصادي أسرع، ويمثل رأس المال البشري - المهارات والخبرات وجهد السكان - أعظم أصول العالم، وهو يشكل حوالي 65% من ثروة العالم، غير أنه لا يشكل سوى 41% من الثروة في البلدان المنخفضة الدخل، و مع رغبة البلدان النامية في تحقيق خطط تنموية تتمتع بالكفاءة يصبح الاستثمار في رأس المال البشري أولوية الأولويات، فلا يمكن لهذه البلدان أن تسرع وتيرة التقدم التكنولوجي إلا من خلال الاستثمار بشكل عاجل في مواطنيها إذا كانت تأمل في الحصول على مكانة تنافسية في اقتصاد المستقبل[13].

ويبقى على العالم الإسلامي أن ينتهج خططا تنموية تركز على الاستثمار في العنصر البشري الذي يمثل موردا ذا وفرة عل الأقل من ناحية الكم ومن ثم الانتقال من الوفرة في الكم إلى تحقيق الوفرة في النوعية، أي الحصول على قوة بشرية تتمتع بالقابلية والقدرة على التنمية وتحقيق الفعل الحضاري بإعمار الأرض والوصول إلى درجات الخلافة في الأرض. يقول مالك بن نبي في ذلك:"الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصنع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام المشكلات"[14].ويضيف أيضا:"يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه وسيلة التنمية، ونقطة تلاق تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز "[15].

وبرغم الجهود والمحاولات المتقطعة في مسعى الاستثمار البشري بالعالم الإسلامي وتحقيق نتائج تنموية ومعدلات نمـو اقتصـادي، إلا أن هـذه الجهود لم تكن بمستوى الجودة والإرادة المطلوبتين، و منذ خروج الاستعمار الغربي من دول العالم الإسلامي لا تزال البرامج بسيطة و بعيدة عن تحقيق نتائج يستبشر لها. يقول مالك بن نبي: "تجدر هنا الملاحظة بأن برامج الاستثمار في البلاد الإسلامية، لا زالت بعيدة عن وضع الإنسان في هذه الرتبة أي بوصفه وسيلة تتغير هي ذاتها في فاعليتها بقدر ما تحدث من تغيرات في نطاق النمو الاقتصادي"[16].

II-2-رأس المال المعرفي:

تمثل المعرفة أساس أي ازدهار اقتصادي،ولقد مكن رأس المال المعرفي وجودة رأس المال البشري من خلال تعليمه و تدريبه ومهاراته من تفسـير لغز النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، و معجزة دول شرق آسيا، إن اقتصاديات الحاضر والمستقبل أضحت مرتبطة بمدى التقـدم المعـرفي، فالمعرفة تمثل المفتاح الأساس للقيام بالعمليات التنموية من جهة، ومن جهة ثانية هي أيضا المفتاح الأساس لوضع الأهداف التنمويـة و تحقيقهـا سواء على مستوى الاقتصاديات القومية أو على مستوى المنظمات والمؤسسات او على مستوى الأفراد في حد ذاتهم، إن المعرفة هـي وحـدها القادرة على إحداث جميع تلك التغيرات التي نرها في طبيعة العمل الإنساني عموما و النشاط الاقتصادي خصوصا.

وعليه يتوجب على الاقتصاديات الإسلامية أن تستثمر في هذا الأولوية والمجال الحساس، و قد بين مؤشر القدرة على الابتكـار مـن المنتـدى الاقتصادي العالمي، وعدد طلبات براءة الاختراع أن متوسط قيمة القدرة على الابتكار في دول منظمة التعاون الإسلامي بلـغ (3.8)، وهـو يتساوى تقريبا مع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، وبعيد كل البعد عن الدول المتقدمة كما يوضح ذلك الشكل رقم(02).

وهذا المستوى المتدني وشبه المنعدم من الابتكار يضع الاقتصاديات الإسلامية أمام تحد يتوجب عليها أن توليه أولويـة اسـتثمارية في خططهـا التنموية وسياساتها الاستثمارية، فالإنفاق على البحث العلمي والتطوير لا يزال هو أيضا في هذه المستويات المتدنية وشبه المنعدمة، فهو يمثل لدى دول منظمة التعاون الإسلامي62.9% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث العلمي كما يوضح الشكل رقم(03). وهي نسبة ضئيلة وشـبه منعدمة تدعو للقلق، و تتطلب من الاقتصاديات الإسلامية رفع سقف التحديات بتوجيه الموارد الاقتصادية للاستثمار في هذه الأولوية بما يمكنها مستقبلا من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة[17].

وعليه يتوجب على حكومات دول العالم الإسلامي أن تكون أكثر نضجا من خلال امتلاكها لإرادة حقيقية في تبني خططها التنموية و سياساتها الاستثمارية أولوية الإنفاق على مشاريع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لا يمكن تجسيد الأهداف التنموية و من ثم الوصول إلى تحقيقهـا إلا من خلال الدخول و بقوة لمجال التنافس العلمي و التطويري، و الدخول إلى قائمة الدول الأكثر إنفاقا علـى مشـاريع البحـث العلمـي فالاقتصاديات المتقدمة تدرك أن قدرتها التنافسية حاضرا و مستقبلا مرهونة بمكانها في قائمة الدول الأكثر إنفاقا على العلم، و لم تصل الصين إلى وصف الاقتصاد المتعلق عالميا إلا من خلال شراهتها على الإنفاق العلمي، لقد تضاعف الإنفاق عل مشاريع البحث العلمي و التطوير في الصين ب 123 مرة خلال 25 سنة الماضية، حيث بلغ إنفاقها 257 مليار دولار أي 1.76 ترليون يوان[18].

II-3- معوقات الاستفادة من رأس المال الاجتماعي بدول العالم الإسلامي:

يمكننا التطرق إلى أبرز المعوقات ذات التأثير المباشر في الاستفادة القصوى والرشيدة من مورد رأس المال الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصـر ذلك كما يأتي:

1- تحديات تتعلق بالاستفادة الرشيدة من رأس المال البشري: رأينا فيما سبق أن العنصر البشري من حيث الكم يمثل ميزة تنافسـية لـدول العالم الإسلامي، فإن الاستثمار في الرأس مال البشري لا يمثل سوى 41% من الثروة الإجمالية، مقارنة ببقية دول العالم التي يمثل فيهـا65% أي ثلثي الثروة العالمية، الأمر الذي يفرض تحديات حقيقية لدول العالم الإسلامي من أجل الاستثمار في راس المال البشري الذي يمثـل أكـبر أصول الثروة لديها، فالاستثمار في مواطنيها هو السبيل للوصول إلى التنافسية في اقتصاد المستقبل[19]؛

2-تحديات تتعلق بجودة التعليم: فإذا كان الاستثمار في العنصر البشري يمثل أول التحديات للاستفادة القصوى من رأس المال الاجتماعي، فـإن التعليمي مثل أبرز تلك الاستثمارات التي يمكن ان تقوم بها أي دولة أو مجتمع تجاه أطفاله، و قد أظهرت الدراسات تباينا فضيعا في مسـتويات جـودة

التعليم، ففي البلدان الأشد فقرا فإن واحد من كل خمسة أطفال في المدارس الابتدائية يتقنون الرياضيات و القراءة،و أن نحو 12% من البالغين المولودين في الثمانينات في بعض الاقتصاديات المنخفضة الدخل أو الهشة في أفريقيا جنوب الصحراء لديهم تعليما أكثر من آبائهم مقارنة بأكثر من 80 في المائة من الجيل نفسه في أجزاء من شرق آسيا[20].

3-سوء التغذية والأمراض الناجمة عن سوء التغذية أساسا تهدد ملايين الأطفال نتيجة لتفاقم مشكلة الفقر المدقع في عدد من دول العالم الإسلاميين والأمر في تزايد غير ظاهر بسبب النزاعات والحروب،حيث نجد أن نحو 83 مليون شخص في العالم بأكثر من 45 بلدا احتاجوا إلى مساعدات غذائية طارئة في عام 2017، أي بزيادة 60% عن العدد الذي شهده عام 2015 .ويوجد في اليمن أكبر عدد من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائيفهناك 17 مليون يمني ليس لديهم ما يكفي من الطعام، وأكثر من ثلاثة ملايين طفل وحامل ومرضع يعانون من سوء التغذية الحاد[21]؛

4-التفكك الأسري و هشاشة العلاقات الاجتماعية يهدد الأسرة و المجتمع، فلا يمكننا الحديث عن خطط تنموية اقتصادية دون حسم المسائل المتعلقة بالاستقرار الاجتماعي و تعزيز الثقة و الأمن العاطفي للأطفال و الكبار على حد سواء، ففي الجزائر على سبيل المثال نجد الارتفاع المتزايد لحالات الطلاق والخلع، حيث أحصت وزارة التضامن الجزائرية عدد حالات الطلاق وصل سنة 2017 إلى 65 ألف و 637 حالة، بينما سجلت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان(منظمة غير حكومية) أكثر من 68 ألف حالة طلاق في 2018 بزيادة قدرها 3 ألاف حالة مقارنة بسنة 2017، ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 08 عربيا و 73 عالميا[22].

5-تحديات تتعلق بالثقة في جهاز الحكم و نزاهة الانتخابات: فعلى الرغم من أن معظم دول العالم ديمقراطية تمثل الانتخابات فيها أهم الآليات لاختيار الشعوب من يمثلها في الحكم ، و المساءلة و الرقابة والاستجابة للمطالب، إلا أنه ينظر للانتخابات بشكل متزايد على أنها غير عادلة حيث بين تقرر التنمية 2017 بأن المواطنين لا يجدون الأحزاب السياسية التي تمثل مطالبهم هذا ما يؤدي إلى تزايد العزوف عن الانتخاب، و أبرز دليل على ذلك الانتخابات التونسية أكتوبر 2019 ،و فوز المرشح الحر قيس سيعد على مرشحي الأحزاب السياسية محتلا المرتبة الأولى في الدور الأول ب18.40% و في الدور الثاني ب72.72%، ومع كل هذا إلا أن هناك دول بالعالم الإسلامي مدعوة للتفتح على هذه الآلية و ترقيتها فهناك دول لا تنتخب شعوبها من يحكمها[23]؛

6-تحديات تتعلق بالنزاعات و الحروب التي تستوطن في معظمها رقعة العالم الإسلامي، و ما تخلفه هذه الحروب والنزاعات من فوضى وهدم للبنى التحتية، و هجرة و تشتيت للكتلة السكانية على غرار فلسطين و سوريا و اليمن و ليبيا وغيرها، فمثلا مشكلة اللاجئين قائمة في التفاقم التعاظم إلى حدود أصبح علاجها يتطلب تظافر الجهود الإقليمية و العالمية.

III- النتائج والتوصيات :

III-1- النتائج : تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يأتي:

-وجود إمكانيات متاحة للاستثمار في تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يمكن من تفعيل حركية العمليات التنموية؛

-وفرة الوسائل القادرة على تمكين دول العالم الإسلامي من تكوين رأس اجتماعي فعال في عملية الاقلاع التنموي، ولو أن تلك الوفرة هي من الناحية الكمية والناحية التشريعية و القانونية ، و منه تحتاج إلى خطط تنموية لترقيتها من الناحية النوعية و الفنية؛

-كثرة العوائق و التحديات الناجمة عن التبعية في التخطيط التنموي، من خلال سياسات اقتصادية لا تتوافق مع قيم المجتمعات الإسلامية وأهدافها في هذه الحياة و التي يتبناها النظام الاقتصادي الإسلامي؛

-غياب ترتيب الأولويات الاستثمارية والتنموية عموما بما ينسجم مع نظام الأولويات الإسلامية، الأمر الـذي أدى إلى حـدوث اختـلالات وتشوهات فضيعة في و ضع البرامج التنموية و السياسات الاقتصادية و رسم الأهداف التنموية و تحقيقها.

III-2-التوصيات :

-ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية الهائلة التي تتمتع بها دول العالم الإسلامي من خلال تحقيق جودة في التعليم والتدريب المهني؛

-تطوير المهارات وتشجيع روح الابداع والابتكار والمبادرة لدى الشباب من أجل التوظيف الأمثل لها في البناء التنموي بما يتناسب مع المـوارد المجتمعة المتاحة؛

-استغلال وإنشاء المؤسسات المجتمعية التي تعزز روح الاستقرار والشفافية و الثقة و التعاون بين أفراد المجتمع، و بـين الأفـراد والمؤسسـات الحكومية و المجتمعية؛

-الاستثمار في الرصيد التاريخي والحضاري للدول الإسلامية و الجزائر بالخصوص من خلال ربط حوافز النجاح للأهداف التنموية بنجاحـات الأجيال الماضية؛

-العمل على الاستفادة القصوى من تجارب الاقلاع التنموي للدول و المجتمعات الإنسانية المتقدمة،وتلك المشابهة للدول الإسلامية في إمكاناتها.

IV-آفاق الدراسة :

من خلال الدراسة التي أجريناها تبين لنا وجود بعض الجوانب المهمةو المكملة للدراسة، و التي لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسـة لذلك فإننا نقترح الأفاق التالية المكملة لهذه الدراسة:

-إجراء دراسات تتعلق بأهم الموارد و الفرص و الوسائل المساعدة على تكوين رأس المال الاجتماعي بدول العالم الإسلامي و طرق الاسـتفادة منها؛

-دراسات تتعلق بطبيعة عوائق تكوين رأس المال الاجتماعي بدول العالم الإسلامي و سبل معالجتها المرحلية و النهائية.

VI- ملاحق :

الشكل رقم(01):حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في مختلف الفئات العمرية

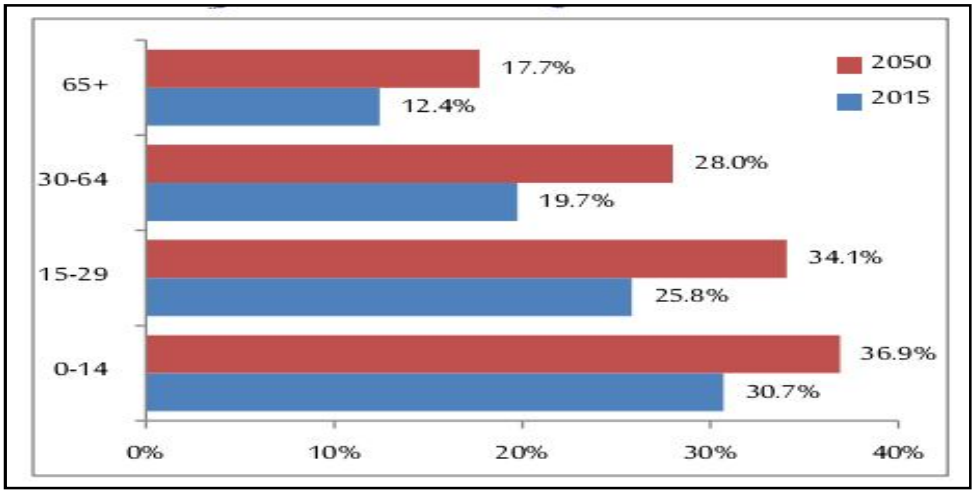

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي،جدة،منظمة التعاون الإسلامي،مركز(سيسرك) ، ص61.

شكل رقم(02): مؤشر القدرة على الابتكار

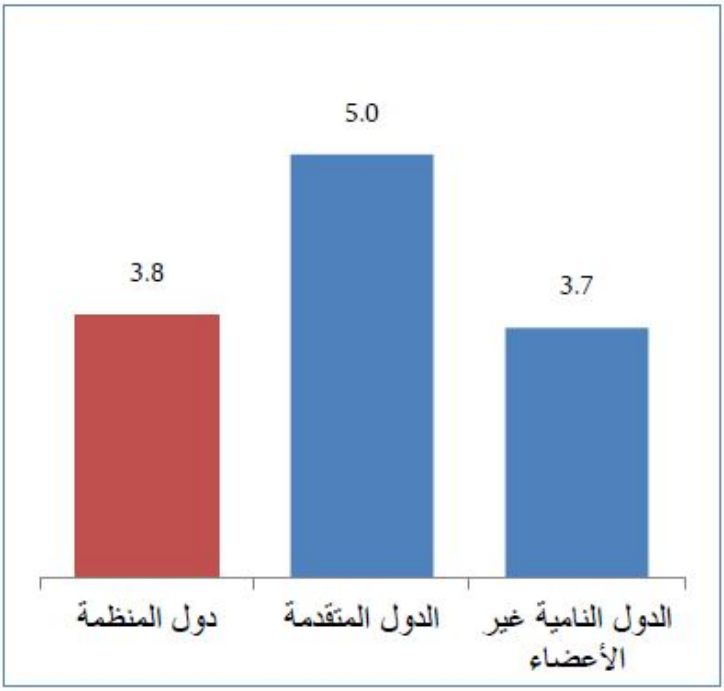

المصدر:تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي،جدة،منظمة التعاون الإسلامي،مركز(سيسرك)،2016،ص63.

الشكل رقم(03) : إجمالي النفقات القومية على البحث والتطوير

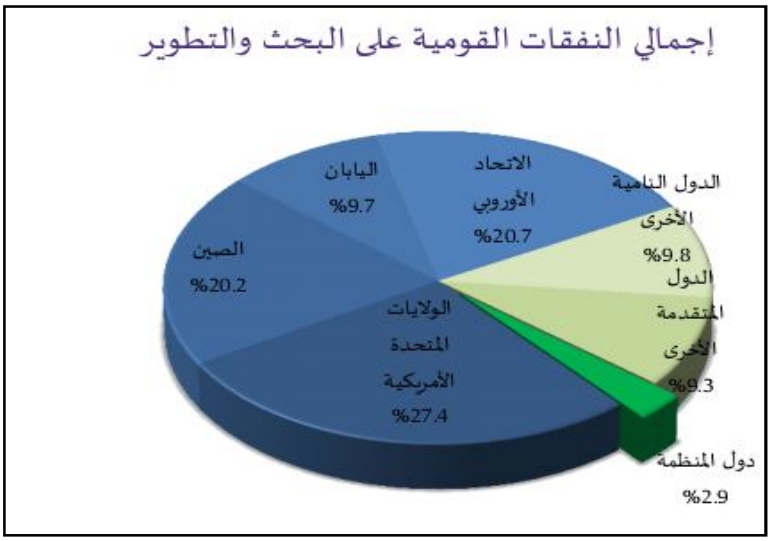

المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي،جدة،منظمة التعاون الإسلامي،مركز(سيسرك)،2016،ص64.

VII- الإحالات والمراجع :

[1]- تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي،جدة،منظمة التعاون الإسلامي،مركز(سيسرك)،2016.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع،2006.

[3]- رفيق يونس المصري،بحوث في الاقتصاد الإسلامي.دمشق:دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع،2001،ص:22.

[4]- محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي؟. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية،ط2، 2000، ص40.

[5]-عبد الرحمن يسري أحمد،الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق.جدة:المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية،1999 ،ص:18.

[6]-صالح صالحي،محاضرات مقياس مدخل للاقتصاد الإسلامي لطلبة الماجستير اقتصاد إسلامي بجامعة الحاج لخضر-باتنة- موسم (2004-2005).

[7]-عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية. الإسكندرية: دار المعرفةالجامعية،1988،ص50.

[8]-عبد الكريم بكار،مدخل إلى التنمية المتكاملة-رؤية إسلامية-.دمشق:دار القلم،ط2،2001،ص289.

[9]- تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق،ص64.

[10]- نفس المرجع،ص65.

[11]- تقرير التوقعات الاقتصادية 2018 لمنظمة التعاون الإسلامي،جدة،منظمة التعاون الإسلامي،مركز(سيسرك)،2018،ص60.

[12]- تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي،مرجع سابق ،ص61.

[13]-https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2017/12/15/year-in-review-2017-in-12-charts(Visited 25-10-20018)

[14]- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد. بيروت: دار الفكر المعاصر، ط3 ، 2002م ، ص77.

[15]-نفس المرجع، ص59.

[16]-نفس المرجع,ص77.

[17]-تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي،مرجع سابق،ص63.

[18]-https://www.aa.com.tr(Visited 16-10-20018)

[19]-تقرير التوقعات الاقتصادية 2016 لمنظمة التعاون الإسلامي،مرجع سابق،ص60.

[20]-https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2017/12/15/year-in-review-2017-in-12-charts(Visited 25-10-20018)

[21]-https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2017/12/15/year-in-review-2017-in-12-charts(Visited 25-10-20018)

[22]-https://al-ain.com › article › divorce-in-algeria(Visited16-09-20018)

[23] -https://www.eldjazaironline.net (Visited 20-07-2019)

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبد الحفيظ بن ساسي (2019)، **الرأسمال الاجتماعي و دوره في التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي- دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 2)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 249-258.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).